



## بلاغ الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب

### وقفة وحصيلة مكاسب المغرب من أجل المساواة الفعلية

يجل تأمن مارس لسنة 2013 والمغرب لم يحقق الإنجازات المنتظرة من دستور 2011 ولم يضمن التفعيل الحقيقي لمقتضياته على مستوى إعداد القوانين التنظيمية وعلى مستوى وضع الآليات المرافقة لتفعيل الدستور. وضع تعيشه الحركة النسائية التي رافقت مسار إصلاح الدستور إلا أنها تواجه حاليا بالتأخر والتعثر الذي تضعه الحكومة الحالية أمام كل القوانين والتدابير والبرامج الخاصة بالنهوض بحقوق النساء وبناء المشروع المجتمعي للمغرب المعاصر.

إن الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، وهي تقف عند حصيلة أزيد من سنة من العمل الحكومي، تعتبر أن التوجه الحالي للحكومة لا يستجيب لرهان اللحظة التي تشهد على تراكم في الرصيد النضالي للفعل الديمقراطي من أجل المساواة وعلى دسترة المفاهيم المؤسسة لحقوق الإنسان، إذ تسجل العديد من المؤشرات الدالة على ذلك؛ منها:

1. التخلي عن تعزيز الجهود السابق والعمل على مأسسته ضمن سياسات عمومية، وما ترتب عنه من توقف في تطوير البرامج السابقة؛
2. "إعادة النظر" في الاستراتيجيات السابقة من منطلق الرجوع إلى نقطة الصفر عوض منطلق التحيين وتحقيق التراكبات، وحرص الحكومة عامة، والقطاع المعني بالمرأة بشكل خاص، على ترسيخ منظوره المحافظ لقضية المساواة والرافض للمرجعية الكونية التي أقر بسموها دستور 2011؛
3. تهميش وإقصاء المجتمع المدني، والذي تعتبر الحركة النسائية أحد مكوناته، بحصر دوره في المساعدة وعمل القرب الذي يتنافى مع اختيارات المغرب للتنمية المستدامة، بما تفرضه من مقاربات تشاركية، ومقتضيات الدستور التي تقر بقوة المجتمع المدني وبأدواره في المشاركة في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها؛
4. الإحتلالات المسجلة في تفعيل بعض المقتضيات الدستورية؛ كالتخصيص لإحداث هيئة المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز، حيث تم تجاوز الصلاحيات المخصصة للقطاع المسؤول عن الشأن الاجتماعي، الذي سمح لنفسه بتشكيل لجنة علمية خاصة بالإعداد للقوانين التنظيمية في الموضوع بشكل فردي يتنافى مع المبادئ الدولية المؤسسة للهيئات الوطنية، سيما منها المتعلقة بمجال الحكامة؛
5. التعثر الذي يعرفه مسار التصديق على البروتوكول الاختياري على مستوى البرلمان مما يعكس ضعفا للإرادة السياسية في النهوض بالحقوق الأساسية للنساء؛
6. عدم استجابة القانون التنظيمي الخاص بالتعيين في المناصب العليا لمبدأ المساواة من خلال المعايير الموضوعة للترشح للمناصب العليا والشروط التعجيزية الموضوعة أمام النساء؛ ...

وإذ تطمح الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب أن يتم تجاوز هذه التعثرات، تدعو إلى:

- إرساء الهيئة المكلفة بالمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز وفق مبادئ باريس؛
- التسريع بدينامية العمل التشريعي ووضع القوانين التنظيمية، مع العمل على إدراج مقاربة النوع عند وضعها؛
- الاستمرار في تعزيز الجهود المتراكمة في المجال والعمل على ملاءمة التشريعات الوطنية مع المواثيق الدولية
- وضع سياسات عمومية تستجيب للحقوق الانسانية للنساء ولوجهن للخدمات الأساسية؛
- وضع سياسة جنائية للنساء ضمن السياسة الجنائية عامة تنسجم مع الدستور وتتلاءم مع التزامات المغرب الدولية بما يضمن للنساء الحق في عدالة جنائية.